المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الإرهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي
اسم الكاتب: م.د. أثير ناظم الجاسور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2243
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأرهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي

م.د. أثير ناظم الجاسور(*)

المقدمة:

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للارهاب ولخصائصه ووسائله وآلياته من الناحية الاكاديمية أو أكثر تحديداً في الجانب النظري، لكن من الناحية التطبيقية والعملية تم تحديد أهداف الارهاب على اقل تقدير من خلال الاعمال الاجرامية التي تقوم بها الجماعات المسلحة من حيث العنف الديني المتطرف وإضفاء الشرعية على تلك الاعمال وعلى نطاق واسع، أن الاعمال التي تقوم بها هذه الجماعات تتناسب وتنسجم مع طبيعة توجهاتها وتطلعاتها بما يخدم مصالحها ومصالح الجهات التي تساعد على تمويلها تدريبها وتسليحها، إلى جانب فتاوى التكفير التي تطلق من قبل المشايخ التي تتزعم هذه الجماعات من هنا وهناك، فكانت نتائج الارهاب واضحة و العراق وما يحصل فيه من أحداث يومية دليل على بشاعة الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعات من خلال حصد ارواح مئات من العراقيين دون تمييز بين طائفة أو قومية أو ديانة، إلى جانب التمويل الذاتي لهذه الجماعات من خلال عمليات الخطف والابتزاز التي يتعرض لها المواطنين العراقيين، أثر ذلك بشكل سلبي على مستوى الاداء الامني العراقي والذي اثر على الأمن الوطني العراقي، فالاحداث الدامية التي شهدها العراق طيلة هذه السنوات كانت نتاج هذا الارهاب البشع العابر للحدود.

بعد عام ٢٠٠٣ عانى العراق من تجليات أحداث ما بعد هذا العام و الارهاب وتبعاته شكل جملة من تحديات داخلية وخارجية القت بظلالها على واقعه السياسي فنتجت معضلة امنية حملت في طياتها مجموعة من الازمات هددت الامن الوطني العراقي في مناسبات كثيرة وهددت وحدة العراق أرضاً وشعبا، وهذا يعطي أشارات واضحة من أن الامن الوطني العراقي لم يكن بعيداً عن أحداث اصابته بالصميم، و الحديث عن الامن الوطني يتطلب من التعرف على أهم عناصر هذا الامن ومرتكزاته، خصوصاً وفي أحيان كثيرة أن المدخل النظري لمثل هذا الموضوع قد يثير النقاش ويتسم بالحساسية في الوقت ذاته، لاسيما وهو الشغل الشاغل للعديد من المهتمين سواء في مراكز البحوث او المؤسسات الاكاديمية أو المؤسسات ذات الاهتمامات الاستراتيجية، وعلى أثر ذلك فأن مفهوم الامن الوطني العراقي يتطلب تطبيق نظرية للامن يتم الاستناد عليها للانطلاق إلى تحقيقه وفقاً

(*) كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

للسياقات المنطقية الصحيحة، إن وجود أمن ترتسم على ملامحه الخطوط الواضحة المحددة للاولويات التي تعمل بشكل متوازن وعقلاني يأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية الشاملة سواء في الداخل او في الخارج وفق حسابات استراتيجية مدروسة تتجنب كل الانعكاسات السلبية في أي وقت مضى، وتأخذ أخطاء الماضي القريب على انها دلائل واضحة على المراجعات الاستراتيجية المزمع القيام بها.

أن الولوج في موضوع الامن الوطني يعطي أنطباعات لكثير من المختصين تحديد ملامح هذا الامن وتشخيص التحديات والمخاطر التي تواجهه، و النظر بكل جدية للاسباب الحقيقية التي تقف وراء ضعف هذا الامن على اعتبار العراق يواجه الارهاب منذ السنوات الاولى من أحتلاله، والذي ساهم في بناء حالة من عدم الاستقرار السيسي والامني الذي أثر بشكل واضح على البنية المجتمعية وحتى الاقتصاد الذي أصيب بشلل تام في أحياناً كثيرة.

في الواقع تأكد دروس الماضي و حتى الحاضر الذي نعيشه بكل مايحمله لنا من تحديات، من أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن أمن محيطها من الدول المجاورة على اقل تقدير المرتبط وبشكل طبيعي بالامن الدولي، على الرغم من أن لكل دول امنها الخاص وظروفها الداخلية التي من خلالها تحدد الاولويات والوسائل المتبعة لتطبيق ذلك الامن والمحافظة على تماسك مقوماته وعناصره.

تتضمن هذه الدراسة على مبحثين مباحث،حيث يبحث الاول في ظاهرة الارهاب من حيث التعريف والاسباب وكيفية تعزيز سبل مكافحته، والمبحث الثاني يبحث في تعزيز الامن الوطني، و من ثم الخاتمة.

المبحث الاول: الارهاب المفهوم الاسباب والدوافع

- **تعريف الارهاب.**

لقد اثار مفهوم الارهاب جدل كبير في الاوساط الثقافية والاكاديمية مما اثار اهتمام المجتمع الدولي، خصوصاً بعد قيام الجماعات الاهابية المسلحة الاخلال بالامن والسلم الدولي في مناطق عديدة، وبعد أن تم طرح مفاهيمه التوسعية الداعية لاحتلال دولاً بكاملها من أجل غقامة دولتهم الكبرى، أن ظاهرة الارهاب معقدة ومركبة تحوي على جملة من الاسباب المتداخلة، لذلك وجد الباحثين صعوبة حقيقية في تحديد تعريف موحد وثابت يبين الاسباب والتداعيات للارهاب.

وتشق كلمة ارهاب من الفعل " أرهب" وحين يقال ارهب فلان فلاناً تعني فزَعَهُ وخوَفَهُ، ورهب اي الفعل النضعف تحمل نفس المعنى، ويأتي في نفس المعنى الفعل المجرد، رَهِبَ، يَرْهَبُ، رُهْبَةً، رَهْباً[١]، ورَهِبَ تعني خاف، ورهب الشي رهْباً ورهبةً، خافه. وأرهبه أخافه وأفزَعه[٢]، كرر لفظ رهب اثنتي عشرة مرة في القرآن الكريم . وجاء في اللغة بمعنى الخوف والفزع والخشية، وورد في القرآن الكريم أيضا بمعنى التخويف بإظهار القوة يعلمهم"[٣]. إن كلمة الارهاب تم استعمالها وبقوة كمصطلح رافق الثورة الفرنسية وفي عهد الحكومة التي سميت بحكومة الارهاب حيث أن روبسبير ورفاقه كانوا يرون الإرهاب عنواناً للفضيلة إذ قال "روبسبير" امام لجنة الصحة التابعة لحكمة الرهبة " يجب أن يكون الهدف الاول لسياستنا هو إرشاد الشعب بالمنطق وأعداء الشعب بالإرهاب"[٤]

ولقد عرفت اتفاقية جنيف الارهاب عام ١٩٣٧ على أن الاعمال الارهابية هي "الاعمال الاجرامية الموجهة ضد دولة ما تستهدف أو يقصد بها خلق حالة من الرعب تترسخ في اذهان اشخاص معينيين أو عامة الجمهور[٥]، أما الاتفاقية الاوروبية لعام ١٩٧٧ فلم تاتي بتعريف محدد للارهاب فقد عدت مجموعة من الافعال التي تم تحريمها أما بإتفاقيات سابقة أو حرمها التعامل الدولي، ثم اضافت اليها كل الافعال الخطرة التي تهدد حياة الاشخاص أو أموالهم، والارهاب هو بث الرعب بين الاشخاص أي بين العامة[٦]، أما الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٧ فقد عرفت الارهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد اياً كانت بواعثه أو اغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إفشاء الرعب بين الناس أو ترويعهم من خلال إيذائهم أو تعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة والخاصة[٧].

---

[١] خالد عبيدات، الارهاب يسيطر على العالم: دراسة موضوعية سياسية علمية ناقدة غير منحازة، عمان/ الاردن، دائرة المطبوعات والنشر، ٢٠٠٣، ص ٣٩.

[٢] لسان العرب المحيط لأبن منظورص ١٢٣٨.

[٣] محمد المدني بوساق، خطر الإرهاب على المقاصد الكلية في الشريعة الاسلامية، الندوة العلمية: الإرهاب وحقوق الإنسان، الرياض، ٢٠٠٨/١٠/٢٩، ص٥.

[٤] خالد عبيدات، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

[٥] المادة الاولى من اتفاقية جنيف لقمع الارهاب لعام ١٩٣٧.

[6] www.hrw.org/ Human Rights watch.الاتحاد الاوروبي

[٧] الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٧ المادة الاولى – الفقرة الثانية.

أما قانون مكافحة الارهاب في العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥،([٨]) فالمادة (١) تعرف الارهاب " كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية"، وتعد الافعال الاتية من الاعمال الارهابية:

١- العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او تعرض حياتهم وحرياتهم وامنهم للخطر وتعريض اموالهم وممتلكاتهم للتلف ايا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فردي او جماعي.

٢- العلم بالعنف والتهديد على تخريب او هدم او اتلاف او اضرار عن عمد مباني او املاك عامة او مصالح حكومية او مؤسسات او هيئات حكومية او دوائر الدولة والقطاع الخاص او المرافق العامة والاماكن العامة المعدة للاستخدام العام او الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور او مال عام ومحاولة احتلال او الاستيلاء عليه او تعريضه للخطر او الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الامن والاستقرار.

٣- من نظم او تراس او تولّى قيادة عصابة مسلحة ارهابية تمارس وتخطط له وكذلك الاسهام والاشتراك في هذا العمل.

٤- العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية او حرب اهلية او اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين او حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض او التمويل.

٥- الاعتداء بالاسلحة النارية على دوائر الجيش او الشرطة او مراكز التطوع او الدوائر الامنية او الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية او امداداتها او خطوط اتصالاتها او معسكراتها او قواعدها بدافع ارهابي.

٦- الاعتداء بالاسلحة النارية وبدافع ارهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والاجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ.

٧- استخدام بدوافع ارهابية اجهزة متفجّرة او حارقة مصممة لازهاق الارواح وتمتلك القدرة على ذلك او بث الرعب بين الناس او عن طريق التفجير او اطلاقة او نشر او زرع او

[٨] قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، المراد ١-٢.

تفخيخ اليات او اجسام ايا كان شكلها او بتاثير المواد الكيماوية السامة او العوامل البايلوجية او المواد المماثلة او المواد المشعة او التوكسنات.

٨- خطف او تقييد حريات الافراد او احتجازهم او للابتزاز المالي لاغراض ذات طابع سياسي او طائفي او قومي او ديني او عنصر نفعي من شانه تهديد الامن والوحدة الوطنية والتشجيع على الارهاب .

تعتبر بوجه خاص الافعال التالية من جرائم امن الدولة([٩]):

١- كل فعل ذو دوافع ارهابية من شانه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس امن الدولة واستقرارها او يضعف من قدرة الاجهزة الامنية في الدفاع والحفاظ على امن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواء بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة او اي شكل من الاشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون.

٢- كل فعل يتضمن الشروع بالقوة او العنف في قلب نظام الحكم او شكل الدولة المقرر في الدستور.

٣- كل من تولى لغرض اجرامي قيادة قسم من القوات المسلحة او نقطة عسكرية او ميناء او مطار او اي قطعة عسكرية او مدنية بغير تكليف من الحكومة.

٤- كل من شرع في اثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور او اشترك في مؤامرة او عصابة تكوّنت لهذا الغرض.

٥- كل فعل قام به شخص كان له سلطة الامر على افراد القوات المسلحة وطلب اليهم او كلفهم العمل على تعطيل اوامر الحكومة .

– الاسباب.

أن العمليات الارهاب لا تعتبر عمليات غير مدروسة وعشوائية، وإنما هي عمليات مخطط لها وبشكل منظم تستهدف تخويف وتريع وترهيب الناس من خلال الاستخدام المادي للعنف ضد الافراد والممتلكات، ومن خلال هذه الاعمال تحقق هذه الجماعات أهدافاً أستراتيجية لها([١٠])، يعتقد بعض المراقبين أنه بالأمكان تفسير الإرهاب والعمليات الارهابية وتحديداً (الانتحارية) مرتبطة بعوامل نفسية

[٩] **المادة الثالثة من قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥.**

[١٠] **وليد هويل عوجان، البعد القانوني الدولي للجريمة المنظمة والارهاب الدولي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي " الارهاب في العصر الرقمي" جامعة الحسين بن طلال ٢٠٠٨/٧/١٣.**

مثل التعصب و اللاعقلانية متأتية من تساؤلات عدة، بكيف يمكن أن يقتل إنسان متزن وعاقل نفسه؟، وكيف لإنسان أن يضحي بحياته في سبيل تفجير حافلة أو مطعم أو قسم شرطة إن لم يكن متعصباً ولا عقلانياً؟، لكن تبقى المسألة الاساسية لمرتكبي هذه العمليات ترتبط بالنواقص النفسية التي لا تخلو من الزوايا الفردية والنفسية([١١]).

تناولت الدراسات ظاهرة الارهاب على أنها ظاهرة مركبة ومعقدة في نفس الوقت لما لها من تبعات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، فالحالة الاجتماعية للكثير من هؤلاءالمنتمين لهذه الجماعات المتطرفة تعكس حقيقة أنتمائهم مسبوق بخليط من الشعور بالكره والسخط على نظام الحكم في بلدانهم أو الطبقية المجتمعية إلى جانب التصنيفات العنصرية التي تعيشها بعض شعوب العالم، إلى جانب التخلف والفقر والبطالة وأنعدام الثقافة كلها دوافع وراء ظاهرة الارهاب التي تخلق مناخاً أجتماعياً وسيكولوجياً يُمكن هذه الجماعات المتطرفة أن تترعرع فيه، بالتالي يكون أنعدام الامن والاستقرار من بديهيات المرحلة التي قد تخلق صراعات عرقية وطائفية ودينية([١٢])، واليوم ما يجري على الساحة الدولية خير دليل على أن هذه الجماعات وفي كل خطاباتها تتوجه باللوم والسخط على السياسة المتبعة في إدارة النظام الدولي من قبل الولايات المتحدة والتي تتماشى مع تحقيق مصالح الدولة الاقوى في العالم، وكانت أفغانستان والعراق تجارب أختبرت الولايات المتحدة قوة هذه الجماعات أو قد تكون هاتين الدولتين أرض لتصفية الحساب.

إن للارهاب أشكال مختلفة قد تكون سياسية من خلال إلحاق الضرر بمصالح دولة معينة بسبب مواقفها السياسية التي قد تكون مناهضة لقضية هذه الجماعة أو تلك، أو قد تكون اسباباً أقتصادية من خلال إلحاق الاضرار باقتصاد دولة معينة من حيث تدمير منشآتها الصناعية مثل توجيه الضربات لشركات الطيران وتدمير أنابيب نقل النفط، وقد يكون واحد من أشكال الارهاب هو نشر أفكار معينة قد تكون ورائها دوافع فردية تتعلق بالحالة لنفسية لمنفذ العملية أو حتى للمخطط، أو بدوافع الحصول على المال من خلال عمليات الخطف والابتزاز([١٣]).

---

[١١] يوخن هبلر، العنف السياسي والحضارة في مجتمعات الغرب و العالم الاسلامي، الحوار الثقافي بين الغرب والعالم الاسلامي، تعليق نصر حامد ابو زيد وعمر حمزاوي، ٢٠٠٦، ص٦٦.

[١٢] والتر ليكور، الارهاب القادم، مجلة السياسة، ترجمة مركز الابحاث والدراسات الاستراتيجية في القاهرة، كانون الاول ٢٠٠٥، ص٤.

[١٣] خالد عبيدات،مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

وقد تكون واحدة من اسباب تفشي ظاهرة الارهاب هو شعور الشخص بالغربة ازاء السياسة المتبعة في بلده من قبل حكومته في مجتمعه والميل نحو التفكير بأن هذه الحكومة والسياسة المتبعة فيها تدار من قبل أشخاص معينين ولمصلحتهم وفقاً لمجموعة من القواعد غير العادلة، بالتالي تولد لدى الافراد نزعة عدائية تعرف بظاهرة " الاستلاب السياسي" والتي تتحول إلى نشاطات سياسية متطرفة تصل في بعض الاحيان لحد اللجوء إلى أستخدام وسائل العنف([١٤])، في عام ٢٠١٣ قامت مؤسسة «راند» والتي تعتبر من أهم مركز استراتيجي اميركي بنشر بحث وعنوانه «تحسين فهم العسكريين الأميركيين للبيئات غير المستقرة المهيئة للجماعات المتطرفة التي تمارس العنف: استبصارات من العلم الاجتماعي». والأهمية القصوى لهذا البحث أنه يتضمن مسحاً نقدياً شاملاً لكل النظريات السائدة في علم الاجتماع والتي حاولت تحديد العوامل الاجتماعية المولدة للعنف وكذلك في علم الأنثروبولوجيا الذي يعنى بتحليل الثقافات المتعددة وتصنيفها على أساس محور الاعتدال والتطرف([١٥]):

١- إن الدعم الخارجي للجماعات العنيفة غالباً ما يلعب دوراً مهماً في إثارة وإدامة الجماعات المتطرفة وللتمرد والإرهاب. وقد أوضحت مجموعة من البحوث أن الجماعات الإرهابية والمتمردة التي تستند الى رعاية دولة ما عادة ما تكون أكثر عدوانية وفاعلية في تحقيق أهدافها الإرهابية، من حيث نقل الأسلحة والمال والاستخبارات.
٢- مدى اعتبار الناس للحكومة بأنها غير شرعية أو غير ذات تأثير. والرؤية العامة لهذا العامل تحدث في الدول التي تستفيد فيها النخبة السياسية اقتصادياً ولكن غالبية الناس محرومة نسبياً. وهذا العامل يشير إلى اتهام النظام بعدم الشرعية من ناحية وعدم الفعالية من ناحية أخرى.
٣- وجود جماعات من السكان من أصول عرقية مختلفة عن غالبية السكان ولديهم تاريخ في مقاومة حكم الدولة أو لديهم ثقافة تدعم العنف أو تبرره.

أن الارهاب بكل اشكاله ومسبباته ماهو إنعكاس للحلات النفسية والاجتماعية التي أعطت تصوراً لمرتكبي هذه الجرائم من انهم اقل من غيرهم و جاءت هذه النظرة بعد أن زرع الحقد والكره على الواقع المجتمعي الذي يعيشون فيه، والظلم والهدر بالحقوق، أو فقدانهم الشعور بالاهمية في حدود الاسرة

[١٤] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية و الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٢.
[١٥] الديمقراطية، شبكات العوامل المسببة للإرهاب (٣)، democracy.ahram.org، ١٣ ابريل ٢٠١٤.

الذي يعكس هذا الشعور بالنقص على المجتمع ككل، أو قد تكون ضد السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد المواطنين، أو قد تكون اسباب اقتصادية قاسية على الافراد التي تولد الفقر والبطالة وحالات كثيرة من البؤس والعوز، إلى جانب الاصولية الدينية.

المبحث الثاني: الامن الوطني.

أن الامن لغةً يعني ضد الخوف ونقيض الخوف أي الاطمئنان، وإذا كانت كلمة الامن يقصد بها الطمأنينة فهي تعني أيضاًالاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتبعلى ذلك إضطراب في الاوضاع السائدة بما يعنيه ذلك تقلص للطمأنينة و الاستقرار([١٦])، وللامن الوطني اتجاهات رئيسية لتعريفه هي([١٧]):

١- الامن الوطني كقيمة مجردة، ويخص هذا الاتجاه الامن الوطني بالاولوية في موارد الدولة على أعتبارها القيمة الاساسية والحيوية.

٢- الامن الوطني ذو بعد اقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية، و أرتبط مفهوم الامن لهذا الاتجاه بالحرب ووضع كسابقه أختياراً صعباً بين السلاح والغذاء.

٣- النظرة الشمولية في تعريف الامن الوطني، فقد عبر " روبرت ماكنمارا في هذا الأتجاه في كتابه جوهر الامن، ولاحظ أن أمتلاك الاسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، وربط بين بين الامن والتنمية.

أن دراسة الامن كمحور رئيسي هو محاولة منا لوضع آليات للعمل وفق معايير تتناسب مع الواقع الامني الذي يعيشه العراق وتتركز في المحافظة على الوجود الكياني، على الرغم من أن عملية أستتباب الامن هي عملية نسبية وليست مطلقة على اعتبار عدم وجود الامن المطلق بكل جوانبه مهما بلغت الدولة من القوة والتفوق الصناعي والعسكري والاستقرار السياسي، حيث تبقى نقاط ضعف غير واضحة في جوانب معينة قد يغفل عنها من يحاول تطبيق الامن ومهما كانت الاحترازات الامنية للدولة في الداخل، او قد تواجه الدولة تهديدات قد تكون غير تقليدية أو غير مرئية مثل قوى مجهولة أو أرهابية كما يواجه العراق اليوم جماعات ارهابية عابرة للحدود تتمتع بدعم دولي واقليمي أستطاعت

---

[١٦] محمد أحمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك،الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، ٢٠١٢، ص٣٢.

[١٧] اسس ومبادئ الامن الوطني، مقاتل في الصحراء،www.moqatel.com

ان تشكل تهديداً على مصالح الدولة كيانها السياسي، بالتالي مثل هذه الاعمال وغيرها تجعل الامن الوطني مكشوفاً ومعرضاً للخطر.

وإذا كان الأمن تصوراً استراتيجياً لأي شعب أو امة، أو حتى في إطار التجمع الإقليمي، فإنه لابد وأن تتجاذبه تصورات أمنية أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتقاطع معه بشدة إذا تضاربت المصالح والأهداف أو حتى إذا اختلفت وجهات النظر في كيفية التعامل والأساليب التي يمكن انتهاجها مع محددات هذا الأمن، وكذلك للقيود التي تفرض عليه، وخصوصا في منطقة هي نفسها تساعد وتحفز الأطراف الأخرى على وضع تصورات وأفكار أمنية خاصة بمصالحها وسياساتها وعقيدتها العسكرية.

ويعرف " بيترسون" الأمن الوطني على أنه " الادراك الجمعي للإحساس بالأمن"، وأيضاً يعرف كل من " ولتمان وناشت وكويستر" الامن على أنه " مجموعة من التهديدات الفيزيقية التي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى و العقائد والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات، وهذه عوامل داخلية وخارجية مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقص وتزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية"([١٨]).

– تعزيز الامن الوطني العراقي.

منذ عام ٢٠٠٣ لم تكن للعراق استراتيجية واضحة تهتم بالامن الوطني على الرغم من الاهمية البالغة التي يحتلها هذا الجزء من الامن، فالتدهور الامني الذي رافق عملية احتلال العراق ولغاية يومنا هذا واضحة للعيان لا تحتاج إلى نقاش، وكل الاستراتيجيات التي وضعت من أجل حلحلة الوضع الداخلي ابتداءً بالمصالحة الوطنية وأنتهاءً بالخطط الامنية الغير مجدية لم يجني ثمارها أي فريق سياسي لكي تحسب له بالمستقبل هذا يعكس حالة الضعف والسوء الذي وصلت أليه عملية بناء الدولة، والسنوات التي عاشها العراقيين خير دليل على التلكؤ وسوء إدارة الدولة، وعمليات التصحيح لا تأتي إلا من خلال وضع استراتيجيات تثبت مفهوم إدارة الدولة سواء في النظرية أو التطبيق، وذلك من خلال التركيز على الأولويات التي تعمل على وضع المنهج الذي تسير وفق محدداته المؤسسات من أجل تحقيق الهدف أو المصلحة المنشودة، إلى جانب إبداء الآراء و أيضاً الاعتراضات التي تكون في أغلب الأحيان مصاحبة لنتائج إيجابية، أن التركيز على الجانب المظلم من الواقع العراقي خصوصا ما يعيشه العراق من أحداث خطيرة قد تحمل في طياتها شعور بالخوف يمتزج بالألم، لكن هذا لا يمنع من

[١٨] ذياب البداينة، الامن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٢١.

أن لكل أزمة مجموعة من الحلول التي تساعد بطريقة أو باخري على تجاوزها مهما كانت صعوبتها، لكن يجب أن تكون هذه الحلول متناسقة مع رأي ورغبات المجتمع بأكمله وفق لمتطلباته وحاجاته.
لقد تعاملت الكتل السياسية العراقية مع الوضع العراقي بأمزجة فكرية مختلفة سواء بمزاج الطائفية أو القومية أو بالمزاج الدينية، وعلى كل حال فكل الكتل السياسية المتواجدة على الساحة العراقية لا تمثل العراق الكل الواحد الجامع لكل الطوائف و الأديان و القوميات، بالتالي يجب إيجاد بدائل منطقية من الممكن تطبيقها على أرض الواقع، وأن تتسم سياسة الدولة بالتناسق والحيادية وبناء التصورات على اساس الاجماع الوطني المتَفِق على كل القرارات التي تتخذ في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهذا يأتي بالسعي لرفع مستوى التعاون الوطني وإشراك جميع المؤسسات التي تساعد في تعزيز سبل حماية الامن الوطني وزيادة فاعلية القطاع الامني وأشراك الخبرات والكفاءات العاملة في هذا المجال.

وإن الحديث على الامن الوطني العراقي يتطلب دراسة وبحث البيئة الداخلية التي تساعد على جعله قابل للتطور من أجل ضمانه، بالتالي فأن الامن الداخلي يتطلب تعزيز عناصر اساسية في ترسيخ الامن الوطني على اعتبارها من الثوابت التي يقوم عليها هذا الامن وهي على النحو التالي:

١- مرحلة بناء الدولة – الأمة.

٢- تعزيز الهوية الوطنية.

أولاً: مرحلة بناء الدولة – الأمة.

في البداية لابد من توفر شروط معينة والتي تعتبر الاركان الرئيسية لوجود الدولة وهي: الشعب والاقليم والسلطة، وكذلك يترتب على قيام الدولة أن تتمتع بالشخصية القانونية، وأغلب الباحثين والكتاب عند ذكر الدولة نجدهم يربط بين الدولة ككيان سياسي والامة التي يسلط عليها الضوء على أعتبارها العنصر الاساسي المساعد على ترسيخ مفهوم الدولة، والعمل على تأصيل هذا المفهوم وأيضاً على أعتبار الامة هي مجموعة من الناس يتكلمون لغة مشتركة ولهم تاريخ مشترك وتراث ثقافي ومصالح مشتركة([١٩])، وأيضاً يعرف " انتوني دي سميث" الامة على أنها " إجتماع أنساني معروف يعيش على أرض مشتركة ويؤمن بأساطير وتاريخ وثقافة واقتصاد وحقوق وواجبات مشتركة يتمتع بها جميع الافراد"، أما "كارستن فيلاند" يعرف الامة على أنها " مفهوم سياسي أي أنه تعبير حضاري عن

[١٩] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة المصطلحات، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

مصالح للافراد من خلال المؤسسات، كما إن الامة ترتبط بارض محددة ولها تصور ذاتي معقول لافرادها بكونهم أمة"([٢٠]).

وبناء الامة هو من جهة السوسيولوجيا السياسية تحقيق الامة في كيان سياسي ومن دون هذا الكيان تبقى الامة مجرد صبوة سياسية – ايديولوجية، محض كيان ثقافي واجتماعي بلا جسدسياسي في وعاء جغرافي، ونجد أن العلوم الاجتماعية تستخدم مفهوم الامة – الدولة للتعبير عن التلازم بين المفهومين([٢١])، إن العلاقة بين بين الدولة والامة علاقة عضوية وبناء الدولة يقصد به السعي لبناء الجهاز السياسي والاداري من حيث بناء الوزارات والجيش والشرطة ومؤسسات القضاء والمؤسسات الاقتصادية، أما بناء الامة هو مشاركة افراد الجماعة في المؤسسات السياسية و الادارية والاقتصادية والثقافية([٢٢]).

كل المفاهيم والتحليلات والتعاريفات تصب في تبيان العلاقة بين الفرد والدولة أو الجماعة والدولة على اساس المشتركات التي تجمع الافراد الساعين لبناء الدولة، لكن السؤال هنا عن أي دولة تتحدث الجماعة والتي ترغب في الوقت نفسه السعي لانشائها؟ وهل هذا البناء يشمل الدولة الوطنية أم دولة الطائفة والقومية والدين؟، خصوصاً وان الاحداث المتسارعة لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ و التهديدات والمخاطر التي تواجة أي مشروع وطني ينوي منفذوه تطبيقه قد تقف عائقاً حقيقياً لقتله في مهده، الذي يعطي شعوراً لدى الجميع بعدم القدرة على التماسك السياسي والمجتمعي التي تُفشل بدورها أي فكرة تحاول إعادة أنتاج مفاهيم المواطنة والحرية والمساواة بين الطوائف والقوميات والاديان، أن الحديث عن الدولة الوطنية يتطلب تحولات جذرية في البنية الثقافية وإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي، إن الحديث عن إعادة بناء الدولة الوطنية يتطلب تبيان عناصر مهمة وأساسية سواء الخارجية والتي تتعلق بإعادة بناء وزن الدولة في المحيط الاقليمي الذي تقع فيه، وايضاً العناصر الداخلية التي تتعلق بالظروف والاوضاع الداخلية الخاصة بالدولة مع إبراز أهمية التركيبة الاجتماعية ومتطلباتها.

هنالك سيناريوهات عدة تواجه مشروع بناء الدولة في العراق خصوصاً بعد الاحداث التي يمر بها سواء في محاربة الارهاب أو تغلغل الفساد لجسد الدولة بالكامل، أو فيما يخص مراكز القوة التي ترعرعت في

---

[٢٠] علي طاهر الحمود، العراق: من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، سلسلة دراسات أجتماعية: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية، دار الرافدين للطباعة، بيروت، ٢٠١٢، ص٤١.

[٢١] فالح عبد الجبار، أثر الاندماج الاجتماعي– حضوراً وغياباً– في عملية الثورة ونتائجها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٩٨، نيسان ٢٠١٢، ص ١٠٣.

[٢٢] المصدر نفسه، ص ١٠٩.

كنف هذه الظروف الصعبة، والتي عكست مدى الخطورة التي تواجه هذا المشروع، وعلى هذا الاساس فالمرحلة الراهنة تطرح بدائل للدولة في العراق على النحو التالي([٢٣]):

١- الدولة الفيدرالية العلمانية، والتي تعتبر البديل الذي روجت اليه الولايات المتحدة، ولكن يبقى هذا الخيار أو هذا النموذج ضعيفاً في الوقتالحاضر وغير قابل للاستمرار.

٢- الدولة الاسلامية، و تتم سيطرة الاحزاب والقوى الاسلامي على مقدرات الدولة، وهذا الخياريستدعي الوقوف أمامه بسبب الصعوبات والمعوقات التي تواجهه لأن الوجه الاخر له هو بروز الخلافات والصراعات بين الاحزاب والقوى الدينية قد يرجحهاالخبراء تصل إلى حد المواجهة المسلحة والتي تمتد آثاراها إلى باقي دول المنطقة.

٣- دولة لاقاليم على أعتبار أن العديد من المعطيات ترجح هذه الصورة من صور الدولة من حيث اكتمال بناء الدولة الكردية في الشمال، ومطالبة الوسط السني بتنفيذ هذا المشروع لاعتبارات سياسية بحته، والجنوب الشيعي أيضا الاغلبية مستعدة ولا ضير في أقامة اقليم الجنوب لتمتعه بالموارد التي تساعده على أنشاء دولته في المستقبل، لكن هذا التقسيم ستكون له تبعاته وتداعياته السلبية على الداخل العراقي مما قد يزيد من حدة الصراع بين هذه الاقاليم الثلاث.

في الحقيقة تبقى مسألة كيف ومتى وضع الاسس الصحيحية لبناء الدولة الوطنية ملقاة على عاتق النخبة السياسية التي تستطيع ترجمة كل التصورات والرؤى على قرارات صائبة من خلال توحيد الخطاب السياسي الداعي للمواطنة والوطن الواحد ونشر ثقافة الديمقراطية، على أعتبار إن العراق يعيش مرحلة الانتقال للديمقراطية التي تحتاج إلى من ينميها والمحافظة على مكتسباتها بمفاهيمها المختلفة التي تتضمن قيم التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والحلول الوسط تحقيق التوافق والشراكة الوطنية بتجاوز الخلافات السياسية والحرص على مشاركة الجميع في الحياة السياسية.

ثانياً: تعزيز الهوية الوطنية.

إن التغيرات التي حصلت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وما عاناه من تفكك للدولة وحل المؤسسات وإعادة هيكلة للاخرى، وعلى الرغم من التأثير الواضح بجانبه السلبي على عمل الدولة من جراء

---

[٢٣] **محمد سعد أبو عامود، في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد الثاني والستون/ اكتوبر، ٢٠٠٥، ص ٥٢.**

السياسات المتبعة من قبل سلطة الاحتلال الامريكي، والضرر الواضح في جميع مفاصل الدولة، لكن الضرر الاكبر في هذا التغيير اصاب الهوية الوطنية العراقية بالصميم بعد أن تخندقت طبقات كبيرة من المجتمع العراقي في خندق الطائفة والقومية والدين، لتطفو على الساحة هويات فرعية أصبحت مصدرا للقلق، والتساؤلات التي حيرت الكتاب والباحثين حول ما مصير الهوية الوطنية الجامعة لكل اطياف الشعب العراقي، ليسلط الضوء على هويات أعتبرت مشاريع لدعاتها كالهوية الشيعية والسنية والكردية لتضمحل هويات الكيانات الصغيرة بدياناتها وانتمائاتها القومية والمذهبية لتفسح المجال للهويات الفرعية.

في البداية علينا توضيح ماهية الهوية فتحديد الهوية في القاموس الفرنسي "لاغوس" وكذلك في الانسكلوبيديا الشاملة تبحث على اسا الهوية يقابل كلمة Identit في الفرنسية و Identite في الانكليزية حيث مرجعها الاصلي لاتيني ويعني الشيء نفسه أو الشيء الذي ما هو عليه أي إن الشيء له الطبيعة نفسها التي للأشياء الأخرى، كما يعني المصطلح باللغة الفرنسية مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخصاً معروفاً، عند ابن رشد تقال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود، وعند الفارابي هوية الشيء عينه وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لايقع فيه إشراك([٢٤])، ويقول اريكسون " الهوية هي تماشي أو اتساق التغيرات الفردية مع الحاجات الاجتماعية والمستقبلية"([٢٥]).

مع تغير النظام السياسي شعر البعض من أن مشروع الهوية الوطنية له الحصة الاكبر في الطرح، على الرغم من تحديات الهوية داخلياً التي كانت اساساً مستمراً لاحتدام الجدال والصراع، لكن التحديات الخارجية لم تكن بعيدة عن هذا الصراع خصوصاً التدخلات التي كانت لها التأثيرات المختلفة على الساحة العراقيةحيث استثمر العنصر الخارجي هذاالصراع الداخلي في إثارة النعرات وتأليب البعض على البعض الاخر([٢٦])، لكن بدلاً من أن تكون هذه التعددية المجتمعية التي يتمتع بها العراق مصدر إثراء وقوة وأجتماع للعراق كانت هي السبب في تشظي رسم الصورة الحقيقة للعراق مابعد التغيير، فالحديث عن عراق لايشمل فقط السنة والشيعة والاكراد بل اخذ يكثر من تكوينات وأقليات أخرى

[٢٤] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة امصطلحات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٣.

[٢٥] علي طاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[٢٦] عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١٦.

مثل التركمان والكلدو- أشوريين ومسيحيين وشبك وكاكائية وأيزيدين وصابئة وغيرهم([٢٧])، أن المادة (٣) من الدستور العراقي تبين هوية العراق التعددي بنص " العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب"([٢٨])، وهذا يعطي أنطباعاً واضحاً على أن هذا التنوع هو ليس وليد الاحتلال الامريكي للعراق وإنما هو تعدد ثقافي وحضاري يمتاز به العراق منذ مئات السنين.

يبقى السؤال الوحيد هل اصبحت مسالة الحفاظ على الهوية الوطنية مهمة صعبة لا يستطيع أحتوائها إلا رجل خارق؟، أم هي تحداً كبير يواجه المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة؟، إن وضع إجابة لهذه التساؤلات وغيرها يتطلب إيجاد آليات عمل جديدة تعمل وفق معايير منطقية تحاكي الواقع بكل تجلياته، تجمع بين المشتركات التي بأستطاعها أن تترجم كل الاختلافات لتضع نصوصاً من التعايش السلمي والعيش المشترك في وطن يجمع كل هذه المكونات على اساس هي الداعم والضامن لسلامته، وايضاً تمثل الاثراء الثقافي له.

إن على العراق أن يتحصن ذاتياً بالحفاظ على هويته الوطنية والتي تعد الوجه العملي لقوته الذاتية في تكامله التاريخي، فالعراق بما يحتويه من تكوينات مجتمعية مختلفة التي تشكل فسيفساء التنوع فهو يعلن عن كونه هوية ثقافية بحد ذاتها، والخروج عن هذه الهوية هو بحد ذاته خروج عن منطقه التاريخي، بالتالي يجب أن يرجع العراق إلى مكوناته الجوهرية عبر صياغة مشروع عملي للمعاصرة والعيش برهاناته، فمستقبل العراق ووحدته المتجانسة وإخراجه من أزماته تُعد الرهان التاريخي الاكبر لقواه المجتمعية([٢٩]).

إن تعزيز الهوية الوطنية العراقية يتطلب تهيئة كافة الشروط الضرورية لتقوية عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية وتنقيتها من سلبياتها التي عانت في حالات كثر من الرجعية والتخلف، وتنشيط الوسائل التي تعمل على عدم الخلط بين ما يتمتع به العراق من تنوع داعم لقوته والخلافات السياسية والفكرية التي تحمل في طياتها وسائل تلغيم كل المشاريع النهضوية، والسعي في توحيد الثقافات المتنوعة في العراق، وتوفير المناخ الصحي للتفاعل بين كافة الاطراف على جانب أحترام كل ما تعتقد به مكونات المجتمع العراقي

---

[٢٧] عبد الحسين شعبان، صراع أو جدل الهويات في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٩، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٥.

[٢٨] المادة (٣) من الباب الاول المبادئ الاساسية، الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

[٢٩] ميثم الجنابي، الهوية العراقية ومشروع البديل الوطني: إشكالية البديل العراقي ومشروع العيش المشترك، alyasaraliraqi.net.

مهما كان وزنها العددي والسياسي ورعايتها([٣٠]).

الخاتمة:

على الرغم من الاهمية البالغة التي يتمتع بها مفهوم الامن الوطني لذلك لابد من التركيز على ان الامن يتحقق من حيث وضع تصور عن الاسترتيجية العامة للدولة من خلال ما يأتي:

١- العمل على تأمين كيان الدولة ومنع او صد الاخطار الداخلية والخارجية، ومسك الحدود ومنع تسلل الارهابيين، وأستعمال أحدث وسائل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة لمراقبة الحدود، والاعتماد على الوسائل الحديثة والمتطورة في التسليح وتكنلوجيا المعلومات.

٢- تامين مصالح الدولة الاقتصادية وايضاً تأمين المصالح المجتمعية من خلال تحقيق الغايات للوصول للاهداف التي تعبر عن رضا المجتمع.

٣- العمل الجاد من قبل الحكومة العراقية لمحاربة الجماعات الارهابية وقطع الطريق عن مصادر التمويل و تطوير الجهد الاستخباري.

٤- السيطرة على المناطق التي تعتبر حاضنة لهذه الجماعات من خلال إعادة الثقة بين مواطن تلك المناطق والاجهزة الامنية المسؤولة على حمايتها.

٥- العمل على القضاء على الفساد الاداري والمالي في المؤوسسات الامنية والاعتماد على الكفاءات وذوي الخبرة.

٦- العمل الجاد على فتح صفحات جديدة مع دول الجوار الاقليمي مبنية على العمل المشترك والتعاون لصد الاخطار عن العراق والمنطقة، ووضع استراتيجيات واضحة من حيث رسم خطوط واضحة للعلاقة، والتفاهم على مبدء التعايش السلمي مع هذه الدول، والضغط عليها لإيقاف التمويل لهذه الجماعات.

٧- العمل الجاد على أن يكون القرار السياسي العراقي بعيداً عن التجاذبات السياسية والطائفية والدينية والقومية، وعدم السماح لاي دولة كانت اقيمية أو دولية بالتدخل في صنع هذا القرار.

في الواقع تأكد دروس الماضي و حتى الحاضر الذي نعيشه بكل مايحمله لنا من تحديات، لا يمكن لأي دولة أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن أمن محيطها من الدول المجاورة على اقل تقدير المرتبط

[٣٠] محددات مفهوم الهوية العراقية، .www.azzaman.com

وبشكل طبيعي بالامن الدولي، على الرغم من أن لكل دول امنها الخاص وظروفها الداخلية التي من خلالها تحدد الاولويات والوسائل المتبعة لتطبيق ذلك الامن والمحافظة على تماسك مقوماته وعناصره.

ملخص

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للارهاب ولخصائصه ووسائله وآلياته من الناحية الاكاديمية أو أكثر تحديداً في الجانب النظري، لكن من الناحية التطبيقية والعملية تم تحديد أهداف الارهاب على اقل تقدير من خلال الاعمال الاجرامية التي تقوم بها الجماعات المسلحة من حيث العنف الديني المتطرف وإضفاء الشرعية على تلك الاعمال وعلى نطاق واسع، و بعد عام ٢٠٠٣ عانى العراق من تجليات أحداث ما بعد هذا العام و الارهاب وتبعاته شكل جملة من تحديات داخلية وخارجية القت بظلالها على واقعه السياسي فنتجت معضلة امنية حملت في طياتها مجموعة من الازمات هددت الامن الوطني العراقي في مناسبات كثيرة وهددت وحدة العراق أرضاً وشعبا،

والولوج في موضوع الامن الوطني يعطي أنطباعات لكثير من المختصين تحديد ملامح هذا الامن وتشخيص التحديات والمخاطر التي تواجهه، و النظر بكل جدية للاسباب الحقيقية التي تقف وراء ضعف هذا الامن على اعتبار العراق يواجه الارهاب منذ السنوات الاولى من أحتلاله، والذي ساهم في بناء حالة من عدم الاستقرار السيسي والامني الذي أثر بشكل واضح على البنية المجتمعية وحتى الاقتصاد الذي أصيب بشلل تام في أحياناً كثيرة.

Sammary

Although there is no specific definition of terrorism and its properties, methods and mechanisms of the Academy or more specific terms in the theoretical side, but it is applied in practice have been identified targets of terrorism at the very least through criminal acts carried out by armed groups in terms of religious extremist violence and legitimize those business and widely, and after 2003, Iraq has suffered from the manifestations of events beyond this year and terrorism and its consequences form of a series of internal and external challenges has been overshadowed by the political reality thus leading to a security dilemma brought with it a series of crises threatened Iraq's national security on many occasions and threatened the unity of Iraq's land and people.

And access on the subject of national security gives the impression to many specialists to determine the features of this security and diagnosis of the challenges and risks it faces, and to consider very seriously the real reasons behind the weakness of the security on the grounds Iraq faces terrorism since the first years of the occupation, which contributed to the construction of a state of Sisi stability and security which clearly impact on the community structure and even the economy, who was injured in complete paralysis often.